****

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

فرقة البحث PRFU: التسويق الدولي وأهميته في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المسيلة في: 2023/06/01

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ورئيس الملتقى الوطني حول:"أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية"، بأن:

د. عسلي نور الدين، جامعة المسيلة، قدشارك(ت) بالمداخلة الموسومة بعنوان:

"معوقات مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير -دراسة تحليلية-".

ضمن فعاليات الملتقى المنعقد يوم: 01جوان2023 بجامعة محمد بوضياف -المسيلة.

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الإقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير بالنيابة
أ. ختيم محمد العيد

رئيس الملتقى

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني حول أهمية التسويق الدولي في تعزيز
قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إختراق الأسواق الدولية
يوم 01 جوان 2023

د. عسلي نور الدين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملتقى الوطني : أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الاسواق الدولية 01 جوان 2023

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تنمية الصادرات خارج القطاع المحروقات

عنوان المداخلة: معوقات مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير –دراسة تحليلية –

الدكتور : عسلي نورالدين

جامعة المسيلة محمد بوضياف مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر noureddine.asli@univ-msila.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف على مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة المتوسطة، ومدى قدرتها على تنويع الصادرات خارج المحروقات، وأهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها في التصدير، من خلال الإشارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تستند هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة والادبيات التي كتبت حول هذا الموضوع، لتنتهي في الخاتمة إلى تقديم أهم الصعوبات التي تقف حائلا أمام مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير ويوصي الباحث بضرورة اجراء دراسات ميدانية من اجل التعمق أكثر في مشكله هذا البحث.

الكلمات المفتاحية مؤسسات، صغيره ، متوسطة، التصدير، صعوبات.

Abstract:

This study aims to identify the advantages and characteristics of small and medium enterprises, and the extent of their ability to diversify exports outside hydrocarbons, and the most important problems and difficulties they face in export, by referring to Algerian small and medium enterprises, this study is based on previous studies and literature written on this subject, To end in the conclusion to present the most important difficulties that stand in the way of the contribution of small and medium enterprises in the export process, and the researcher recommends the necessity of conducting field studies in order to delve more into the problem of this research.

Keywords: Enterprises, small and medium, export, difficulties.

مقدمة:

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل الصادرات وترقيتها خارج المحروقات، من المواضيع التي نالت حظا وافرا من البحوث والدراسات الوصفية والتحليلية، ويعود ذلك إلى دور هاته المؤسسات ومكانتها المتميزة

في الاقتصاديات الحديثة، وقد تعدت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل أن تكون هذه المؤسسات أداة استراتيجية تعتمد عليها العديد من دول العالم، من أجل ولوج عالم الاسواق العالمية، وضمان تطورها واستقرار اقتصادها، فقد تأكدت أهمية الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو الاقتصادي فبنظر إلى الاقتصاد التركي نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد اسهمت بشكل كبير في تطوير اقتصاد التركي حيث بلغ عددها 3.222.133 مؤسسة، حيث أن المؤسسات تسهم في توليد الدخل الوطني لكونها جزء من الهيكل الصناعي اضافة إلى قدرتها على خلق فائض في السلع والخدمات التي يمكن تصديرها للعديد من الدول الأخرى، وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

إن الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط على غرار باقي الدول العربية والأفريقية، يمكنها أن تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنويع منتجاتها محليا وعالميا وخلق فائض، يمكن أن يشكل مدخولا يحرر تبعية الدولة الجزائرية من المحروقات، غير أن هذا الخيار ينبغي له أن يكون في اطار خلق مؤسسات وتأهيلها وتفعيلها من أجل ضمان الجودة والتنافسية واختراق الاسواق الخارجية والخروج من الأحادية في التصدير.

من جهة اخرى تعد قضية التصدير ذات أهمية قصوى في الفكر الاقتصادي وفي سياسات الدول، اذ يمثل الفجوة الكبيرة التي تربط الدول الصناعية المتطورة والدول النامية، وتسعى كل دول العالم إلى تطوير صادراتها والتي ترى أنها تحقق مداخيل تعدل اختلال الميزان التجاري والذي بدوره يؤدي إلى تعديل خلل الميزان المدفوعات، وضمان تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق رفاهيه لسكانها، ورفع مستوى معيشتهم.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- وبفضل قدرتها على المناورة وسهولة التحركات ومرونة سياساتها واستراتيجيتها- يمكن لها تحقيق صادرات خارج المحروقات، خصوصا أن الجزائر تتوافر على كل مؤهلات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من موارد مادية وبشرية وموارد أولية وغيرها، من أجل دخولها عالم التصدير، وقد تتعدد هذه المشاكل والعراقيل على عده تصنيفات ويبقى على الدولة الجزائرية أن تتخذ مجموعة من الاجراءات الانية وعلى المدى الطويل من أجل ازاحة وحل هذه المشاكل والعراقيل، إضافة إلى اعتمادها على استراتيجية طويلة المدى من أجل ترقيه صادراتها خارج النفط، ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل تطوير صادراتها خارج المحروقات، الا ان هذا المطلب يبقى بعيد المنال، وينبغي عليها بذل المزيد من الجهد.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التاليه: ما هي اهم العوائق والعراقيل التي تحول دون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم هذا المقال الى ما يلي:

1. أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. ماهية عملية التصدير
3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيه الصادرات
4. مزايا تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والتي لها دور في إنعاش الصادرات
5. صعوبات تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التصدير

1.أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب القانون02- 17 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فقد عرفت هذه المؤسسات كما يلي (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2023):

المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دج

المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 100 مليون دج و500 مليون دج.

المؤسسة المصغرة تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.

ويمكن تلخيص تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 02 17 المؤرخ في 11 جانفي 2017 في الجدول الموالي:

الجدول 01: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي بمليون دج	الحصيلة السنوية بمليون دج
مؤسسة صغيرة جدا	1 إلى 9	اقل 40	اقل 20
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	اقل 400	اقل 200
مؤسسة متوسطة	50إلى 250	400مليون إلى 4 مليار	200مليون إلى 1 مليار

المصدر: (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، 2023) https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

1-2 مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن المؤسسات الكبرى بالعديد من المزايا نذكرها فيما يلي (تواتي و دغدغ، 2019):

- **الملكية المحلية لرأسمال** يغلب على هذا النوع من المؤسسات نمط الملكية العائلية حيث يشترك فيها افراد الأسرة وفي كثير من الاحيان يكون ملك المؤسسة يقيمون ضمن مجتمع محلي
- **سهوله الانشاء والتنفيذ** انها صغر حجم راس المال المطلوب وصغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها وسهوله تركيب خطوط الانتاج يمنح المؤسسات الصغيرة المتوسطة ميزه سهوله الانشاء والتنفيذ
- **الاستقلالية في الإدارة** عاده ما تتركز معظم القدرات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصيه مالكها حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت وبذلك تتميز بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات
- **القدرة على الابتكار والتجديد** وهذا من أجل ضمان بقائها فكثير من البراءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف افراد المؤسسات الصغيرة
- **سهوله وبساطه التنظيم** وذلك من أجل التوزيع الاختصاص الاختصاصات بين اقسام المشروع التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام
- **القدرات المهارية العالية لموظفيها:** وهذا نظرا لصغر حجمها وتخصيص العمل فيها بالنسبة للموظفين فكل موظف يعتبر في منصبه لتخصصه في العمل وطول مدته في نفس المنصب مما يكسبه الكفاءة والفعالية في الاداء

1-3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك الى جهود الدولة الى تدعيمها وتسهيل عملية انشائها خاصة من طرف الشباب الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 02: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2005 إلى 2018

السنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005	342788
2006	376767
2007	410.959
2008	519526
2009	570838
2010	607297
2011	659309
2012	711816
2013	777818

2014	852052
2015	943569
2016	1022612
2017	1060289
2018	1093170

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المصادر

الشكل رقم 1: منحنى يعبر عن تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

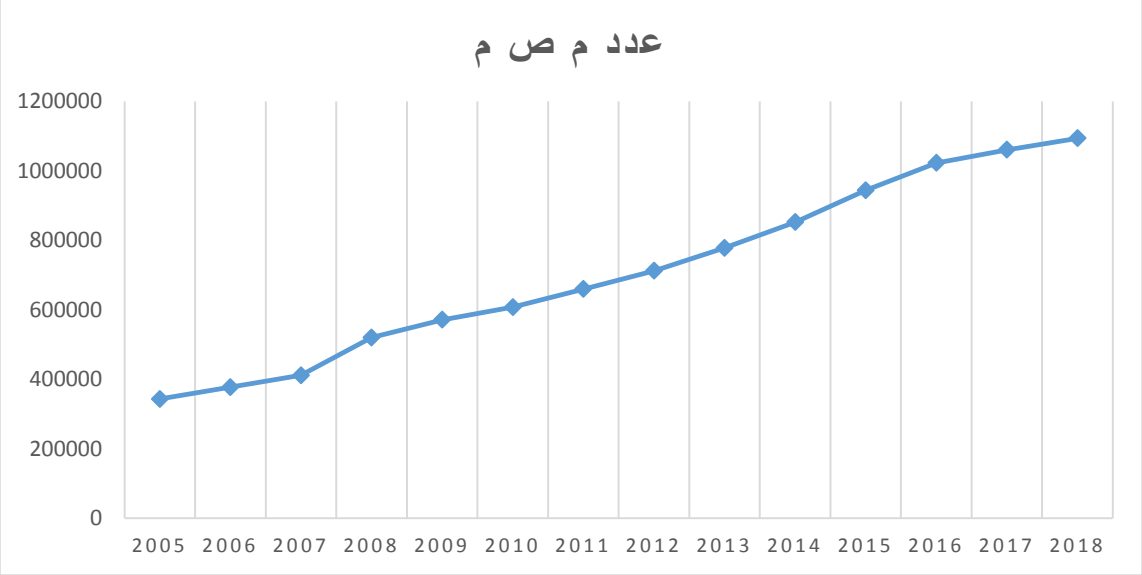

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المصادر

من الجدول اعلى ومن خلال المنحنى يتبين ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر وهذا نظرا لأهميتها ولدعم الدولة الموجه لأنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو المخطط المنتهج من طرف الحكومات المتعاقبة في الدولة الجزائرية ابتداء من 2001

2- ماهية عملية التصدير

يلعب التصدير دورا كبيرا في تنشيط الاقتصاد حيث ظهرت افكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس اخرى اعطت له اولويه كبيره واعتبرته من بين اهم مصادر خلق الثروة ويساعد التصدير على تصريف المنتجات والمواد الفائضة عن حاجه الاقتصاد من جهة ولأجل تحقيق منافع اقتصاديه واجتماعيه للدولة من جهة اخرى اضافه إلى تحصيل العملة الصعبة وتقويه اسس اقتصاد الدولة (مداني و شنوف ، 2021)

يعرف التصدير بانه عمليه بيع مختلف السلع الملموسة والغير ملموسه المنتجات والخدمات من الاسواق الوطنية إلى الاسواق الخارجية (بن طيرش، 2016)

2-1 أهمية التصدير

تبرز اهميه الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديده واصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي وتحقيق معدلات النمو اقتصاديه مطربه وذلك من خلال جذب الاستثمار المحلي والاجنبي الذي يعد محرك اساسي لنجاح التصدير ويأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، خلق فرص عمل جديده اذ يعتبر قطاع الاقتصاد التصدير اداه لخفض مستوى البطالة وتشجيع اليد العاملة على مباشره الاعمال.

اضافه إلى ان الصادرات تعد أحد اهم الموارد لجذب النقد الاجنبي وتنويع سله العملات للدولة ورفع قيمه العملة المحلية للبلد واسعار الصرف الصادرة تلعب دورا رئيسيا مباشر في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجه الخلل في الميزان التجاري (قريبي ، 2013)

الجدول رقم 03: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من 2010 إلى 2018 الوحدة مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	1390.40	1771	1922	1772	2623	1811.58	1643.22	807.91	1123.13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المصادر

يبين جدول اعلاه ان هناك تذبذب في تطور الصادرات خارج المحروقات رغم ان الدولة الجزائرية ومن خلال سياسات وبرامج حكوماتها المتعاقبة تسعى الى دعم وتطوير الصادرات خارج المحروقات يذكر ان هناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية التي تؤثر على الصادرات ويبقى على الحكومة الجزائرية تقديم الدعم اللازم والحقيقي لتنويع وتطوير الصادرات ورفع قيمتها التي لا تتعدى 3.9% من مجموع الصادرات الكلي.

2-3 مشاكل التصدير

بيانات الدراسات السابقة ان هناك العديد من المشاكل التي تعرقل تنويع الصادرات خارج المحروقات حيث يحددها (مداني و شنوف ، 2021) في عده نقاط أهمها:

- النظر الاستراتيجي لدى المسيء الجزائري اغفال انتاج الاساليب الحديثة في مجال اداره الاعمال والتسويق ما يشكل معضله حقيقيه امام تنويع الصادرات
- التطبيق العشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والاحصائيات المرتبطة بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق والاسعار وغيرها
- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية وهذا راجع إلى عدم حداثه اجهزتها وتطورها التكنولوجي
- اعتقاد المنتجات الوطنية لجوده المنتج تماشيا مع المتطلبات العالمية مما يفقدها المنافسة في الاسواق العالمية
- عدم كفاءه هياكل المؤسسات التي تتكفل بعمليه التصدير وغيابها في بعض المؤسسات.

3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيه الصادرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة ومتوسطة مخرج لعلاج مشكله البطالة والدفع بمعدلات النمو الاقتصادي لمواجهه الفقر وفي ظل العولمة فان هذه المؤسسات لم يعد دورها مختصرا على التطلعات المحلية داخل الدول بل تعداها إلى خارجها حيث انها تسهم في تنميه الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدرتها على الدخول إلى الاسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها واعتمادها على مواد اوليه محليه (برجي ، 2012)

3-1 مساهمة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في تنميه الناتج الداخلي الخام وتنويع الهيكل الصناعي

تلعب المؤسسات الصغيرة المتوسطة دورا اساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الانتاج لتنميه حاجات الاسواق المحدودة نظرا لاعتمادها على الانتاج الموسع وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج وبكميات صغيره بدلا من الاستيراد من الخارج اضافه إلى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال انتشارها الواسع ولنشاطها الهائل في كافه المجالات الصناعية والزراعية والخدمية فهي تسهم بشكل مباشر في رفع الناتج الوطني الاجمالي (شعبان، 2003).

كما تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم منتجات وخدمات جديده وذلك الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة والتي هي عباره عن افكار صغيره يتم بلورتها وانتاجها داخل هاته المؤسسات اضافه إلى اكساب العمال المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية ويعود ذلك إلى مرونة هيكلها التنظيمي وتحكمها الكبير في وسائل التدريب والابتكار كما تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم للمؤسسات الكبيرة من خلال المناولة الصناعية وتوفير المنتجات والنصف مصنعه والمواد الأولية التي تستخدمها المؤسسات الكبيرة.

3-2 مزايا تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والتي لها دور في إنعاش الصادرات

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعديد من المزايا والتي يمكنها ان تسهم وتساعد في عمليه التصدير ونذكر منها (بوشرف و بوخبزه، 2014):

القدرة على التأقلم والمرونة حيث ان هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج انتاجها لمواجهه احتياجات الاسواق الخارجية مرنه وتتمثل في قله راس المال المستثمر وقدرتها على تلبيه الاحتياجات بسرعه وكفاءه عاليتين.

التخصص ان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل المعيار الافضل لنجاح وانفتاح هاته المؤسسات على الاسواق الدولية.

التجديد بفضل قدره المؤسسات الصغيرة على التأقلم والمرونة فهي تجاري المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وواقع المنافسة في السوق.

3-3 صعوبات تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التصدير

تواجه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر على غرار باقي المؤسسات الاخرى العديد من المشاكل في عمليه التصدير وقد تم العديد من الاجراءات والبحوث حول تحديد اهم الصعوبات والتي تنوعت باختلاف وجهات نظر الباحثين غير انهم يتفقون حول عده صعوبات ومشاكل يمكن ذكرها فيما يلي:

- **صعوبات الاجراءات الإدارية والتنفيذية** ان النشاط المؤسسات الصغيرة المتوسطة يتطلب السرعة والاستمرارية والاستجابة لمتطلبات السوق غير ان الإدارة الجزائرية تعاني من البيروقراطية والروتين والاجراءات الرسمية الموروثة عن النظام الاشتراكي مما يتسبب في استغراق اوقات طويله لمعالجه الملفات المتعلقة بالاستثمار والتصدير وهذا ما يشكل عائقا امام تصدير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **انتشار الفساد والبيروقراطية** ان احتلال الجزائر المركز 10 عالميا من حيث الفساد يدل على وجود عراقيل تحول دون التصدير وقد يتجسد هذا الفساد في نهب المال العام الرشوة الاختلاسات وسيطرت رجال المال والاعمال على مختلف القطاعات وهذا ما يشكل عائقا امام تصدير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **الصعوبات المتعلقة بتموين الجهاز الانتاجي** تواجه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة عائق التزود باحتياجاتها من المواد الأولية ومستلزمات العملية الإنتاجية بشكل عام بالرغم من انفتاح الجزائر على السوق العالمية الا ان هناك ندره في عمليه التموين خصوصا في المواد المستوردة والتي تمثل جزءا اساسيا من عمليه الإنتاجية في مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي منتجاتها توجه إلى التصدير (تواتي و دغدغ، 2019)

يضيف (سعيدي، 2002) ان اهم المشاكل في الجانب التشريعي والقانوني تتجسد فيما يلي

- غياب او ضعف التنظيم القانوني للمصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني او الخارجي
- تداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل الداعمة لترقيه الصادرات خارج المحروقات وغياب الاحصائيات والارقام الحقيقية لواقع التصدير.
- نقص خبره المسيرين لقطاع التصدير واطلاعهم على القوانين هو أحدث النظم والتطبيقات والبرامج الداعمة للتصديق مما يعرقل عمليه التصدير وسوء استغلال الموارد المتاحة سواء المالية او القانونية او التكنولوجيا
- ضعف الجهاز المصرفي وعدم شفافيته في توفير المعلومات المالية والمعاملات التي يمكن له توفيرها اضافه إلى جمود القوانين التي تسهل دخول وخروج الاموال والسلع.

ويرى (احمد غراب دور المؤسسات الصغيره المتوسطه في ترقيه الصادراتغير النفطيه حاله الجزائر رسالة ماجستير ، 2015) ان اسباب تأخر دخول مؤسسات الصغيرة المتوسطة للأسواق العالمية يعود إلى طبيعة تنظيمها الذي يقلل من قدرتها التنافسية امام المؤسسات الكبيرة بسبب عده عوامل أهمها:

- التكاليف الكبيرة التي يطلبها التشخيص ودراسة الاسواق الخارجية والتي تتعدى قدراتها المالية
- التكاليف الكبيرة لتشكيل وتكسير قنوات التوزيع في الاسواق الخارجية
- صعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل النشاط الدولي والتي تكون غالبا حكرا على المؤسسات الكبيرة
- التكاليف المرتفعة في تكوين الاطارات المتخصصة في التجارة الخارجية

- عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المخاطرة في دخول عالم التصدير خاصه مع التجارب الفاشلة لبعض المؤسسات

عموما تعتبر التكاليف الباهظة اهم عائق مالي يحول دون دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالم التصدير

- **غياب التحفيزات الضريبية والجمركية** ان الاعباء الضريبية تتحمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي لا يساعدها باي حال من الاحوال على العمل الانتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانه التهرب الضريبي لهذا بقيت نسبه مساهمةالقطاع الخاص ضمن اجمالي الاستثمارات الصناعية ضعيفة لا تتعدى 3% وذلك بسبب ارتفاع معدلات الضريبة والتي لا تراعي خصوصيه هذه المؤسسات بالإضافة إلى تعدد الوثائق تصريح الضريبي (طلحي، 2013).

4- الخاتمة:

لقد استحدثت الدولة الجزائرية وزاره تهتم بترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسعى إلى تسطير جمله من البرامج من أجل تأهيلها والرفع من قدرتها التنافسية وعلى غرار دور هذه المؤسسات في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة وتوفير فان لها دور فعال ومهم على صعيد ترقيه صادرات خارج المحروقات وذلك ان الجزائر كدوله ناميه ومصدره للنفط تحاول تنويع صادراتها والخروج من دائرة التبعية للمحروقات واعتماد على منتج واحد غير انها هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون ان تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع اقتصادي فاعل في تطوير الصادرات وقد تكمن هذه المشاكل والصعوبات في عده نقاط يمكن تصنيفها إلى ما يلي صعوبات قانونيه مرتبطة بالقوانين والاجراءات صعوبات اقتصاديه ومرتبطة بالجوانب الاقتصادية صعوبات ماليه وتتمثل في التكاليف الباهظة والمخاطرة العالية في دخول الاسواق الدولية واخيرا صعوبات تكنولوجيه والتي تتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة في الانتاج وجوده المنتجات الجزائرية وقدرتها على المنافسة خارج تراب الوطن

ان دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الصادرات غير النفية في تزايد مستمر ان وجدت الدعم الملائم والرعاية اللازمة

اولا تنامي مستمر للصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث القيمة

ثانيا ما زالت صادرات غير النفطية يمثل نسبه 3.91% من اجمالي الصادرات والصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل حصة الاسد من هذه النسبة الا انها في تزايد من سنه إلى أخرى

ثالثا نفس التركيب السلعي للصادرات غير النفطية المؤسسات فطره 2010 2022

رابعا رغم المجهودات المبذولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتفعيل دورها في التنمية وترقيه الصادرات الا انها لا تزال دون المستوى المطلوب حيث ان اغلب هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات والتجارة وقطاع البناء والاشغال العمومية بينما يقل نشاطها في قطاع الصناعي اساس اي تنميه اقتصاديه

المراجع

1. احمد غراب دور المؤسسات الصغيره المتوسطه في ترقيه الصادراتغير النفطيه حاله الجزائر رسالة ماجستير . (2015). قسم العلوم التجاريه، الجزائر: جامعه الجزائر.
2. اسماعيل شعبان. (2003). *ماهيه المؤسسات الصغيره والمتوسطه وتطورها في العالم منشورات* . مخبر الشراكه والاستثمار في المؤسسات الصغيره متوسطه.
3. جمال الدين مداني ، و صادق شنوف . (2021). دور المؤسسات الصغيره والمتوسطه الجزائريه في ترقيه الصادرات خارج المحروقات. *مجله جديد الاقتصاد*، الصفحات 67-93.
4. جيلالي بوشرف ، و فوزيه بوخبزه. (2014). دور المؤسسات الصغيره والمتوسطه في بناء الاقتصاد الوطني . *مجله الاستراتيجيه والتنميه* .
5. دونية تواتي، و احمد دغدغ. (2019). مكانه ودور المؤسسات الصغيره المتوسطه في تنميه التجاره الخارجيه في الجزائر. جامعه الوادي.
6. سماح طلحي. (2013). دور البدائل الحديثه في تمويل المؤسسات الصغيره والمتوسطه اطروح الدكتوراه . قسم العلوم الاقتصاديه، الجزائر: جامعه ام بواقي .
7. شهرزاد برجي . (2012). اشكاليه استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيره والمتوسطه مذكره ماجستير. كليه العلوم الاقتصاديه، الجزائر: جامعه تلمسان.
8. طلال أبو غزالة وآخرون. (2013). *دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية*. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
9. عطاالله بن طيرش. (2016). تعزيز الميزه التنافسيه للصادرات خارج المحروقات اطروح الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصاديه، الجزائر: جامعه تلمسان.
10. قريبي ناصر الدين اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسه حاله الجزائر رساله ماجستير . (2013). قسم العلوم الاقتصاديه ، الجزائر: جامعه وهران.
11. *وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني*. (2023). تم الاسترداد من https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/
12. وصاف سعيدي. (2002). تنميه الصادرات ونمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات . *مجله الباحث* .